Présidence Tunisie رئاسة الجمهورية التونسية

Favoris · 4 h ·

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله، ظهر يوم الأربعاء 15 ماي 2024 بقصر قرطاج، للسيدة ليلى جفال، وزيرة العدل، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد رئيس الدولة على أنه لا وجود إطلاقا لأي مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل وردّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، فمن يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء، فإذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل.

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُردّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج، كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى، فلماذا لم تُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

LE CHEF DE L'ÉTAT REÇOIT LA MINISTRE DE LA JUSTICE :

«Il n'y a pas d'escalade avec les avocats comme on laisse entendre ... mais nul n'est au-dessus de la loi»

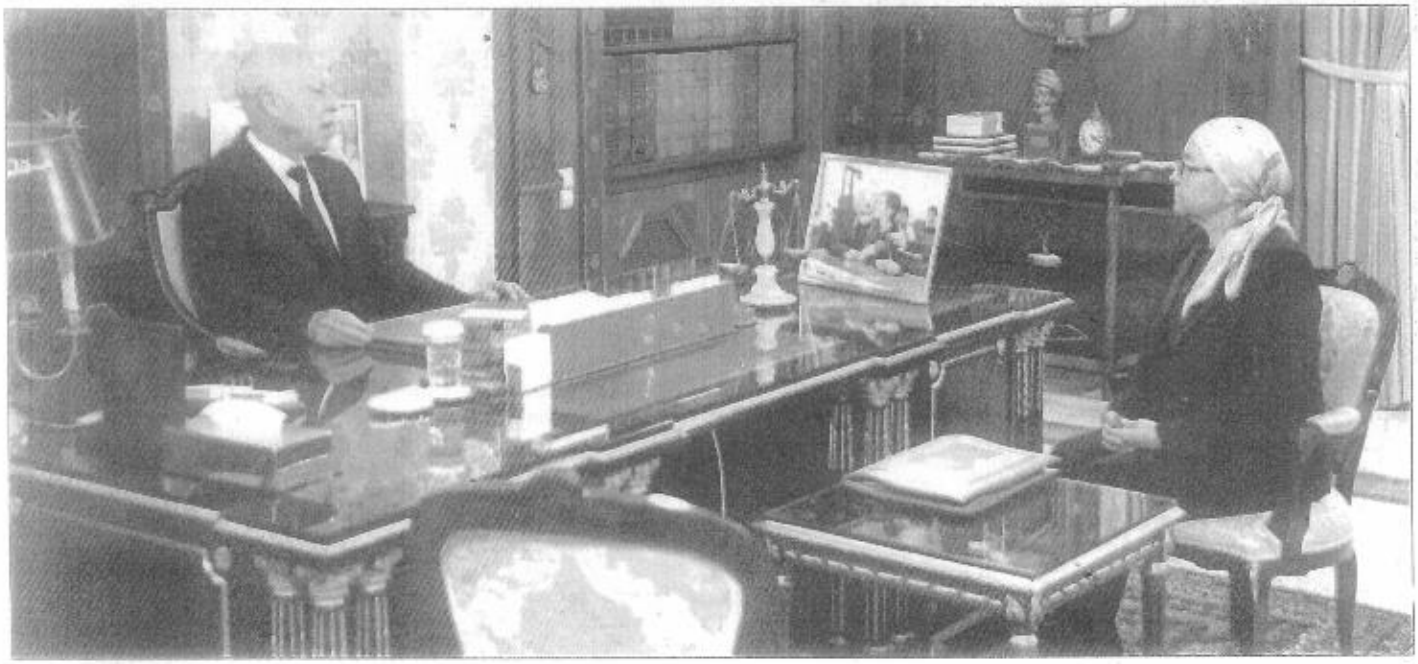

▸ page 4

LE CHEF DE L'ÉTAT REÇOIT LA MINISTRE DE LA JUSTICE :

«Il n'y a pas d'escalade avec les avocats comme on laisse entendre ... mais nul n'est au-dessus de la loi »

Le Chef de l'État a expliqué que ce qui s'est passé ces derniers jours n'est pas du tout lié au corps des avocats mais plutôt à ceux qui ont osé insulter leur patrie dans les médias et même l'humilier, et à ceux qui ont violemment agressé un agent de sécurité.

Le Président de la République, Kais Saïed, a souligné, en recevant hier après-midi au Palais de Carthage la ministre de la Justice, Leila Jaffal, que personne n'est au-dessus de la loi et que tout le monde est sur un pied d'égalité devant la loi.

Le Chef de l'Etat a également souligné qu'il n'y a absolument pas de confrontation avec les avocats comme on laisse entendre et que comme le droit au procès est garanti, le droit à la défense est à son tour garanti, comme le stipule l'article 123 de la Constitution.

Dans ce contexte, le Président de la République a rappelé les positions historiques d'un bon nombre d'avocats tunisiens avant et après l'indépendance, soulignant que l'avocat n'est pas au-dessus des lois, et que l'Ordre national des avocats n'a pas hésité à plusieurs reprises à passer un certain nombre d'avocats en conseil de discipline et à prononcer des sanctions qu'elle a jugé appropriées à l'encontre de quiconque ayant manqué à son devoir et porté atteinte à l'honneur de la profession.

Le Chef de l'État a expliqué que ce qui s'est passé ces derniers jours n'est pas du tout lié au corps des avocats mais plutôt à ceux qui ont osé insulter leur patrie dans les médias et même l'humilier, et à ceux qui ont violemment agressé un agent de sécurité. *«Quiconque dédaigne sa patrie et quiconque commet le crime d'agresser un employé dans l'exercice de ses fonctions ne peut rester en dehors de la reddition des comptes et de la sanction. Si nous n'acceptons pas que notre pays et ses symboles soient lésés de l'extérieur, alors nous n'acceptons pas que notre pays soit humilié de l'intérieur»*, a ajouté le Chef de l'Etat.

Le Président de la République a rappelé que l'Etat tunisien est tenu, comme le stipule l'article 36 de la Constitution, d'assurer à tout détenu le droit à un traitement humain préservant sa dignité.

Le Chef de l'Etat a souligné que quiconque dédaigne sa patrie dans son pays trouvera quelqu'un pour le protéger des milieux officiels et non officiels à l'étranger. Il a également souligné que l'accent est mis sur une ou deux personnes, alors qu'avant-hier, avec l'autorisation du ministère public, un avocat a été arrêté pour participation à une entente terroriste et blanchiment d'argent, en plus de nombreuses autres accusations. Pourquoi n'y a-t-il eu aucune controverse à ce sujet ? *«La profession d'avocat est une profession plus honorable que celle de dédaigner son pays ou d'agresser violemment un agent de sécurité»*, a-t-il indiqué.

Le Président de la République a également précisé que *«la Maison de l'avocat est située sur le sol tunisien et n'est soumise à aucun régime non territorial pour que quelqu'un s'y refugie et déclare qu'il a été pris d'assaut. Ce qui s'est passé s'est déroulé dans le cadre du plein respect de la loi tunisienne qui garantit l'égalité et le droit à un procès équitable»*.

وطنية

رئيس الدولة: لا مواجهة مع المحامين.. ومن حقّر وطنه يجب أن يُساءل

07:17 2024/05/16

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى استقباله، ظهر أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل، ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد سعيد، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية، على أنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه "إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل".

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك

الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. وتساءل "لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن".

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

وطنية

سعيّد: لا وجود إطلاقا لاي مواجهة مع المحامين و لا أحد فوق القانون

16 ماي، 2024 07:24

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله، أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل ليلى جفال على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية

كما شدّد رئيس الدولة على أنه لا وجود إطلاقا لأي مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، فمن يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء. فإذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل.

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج. كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. فلماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويَردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

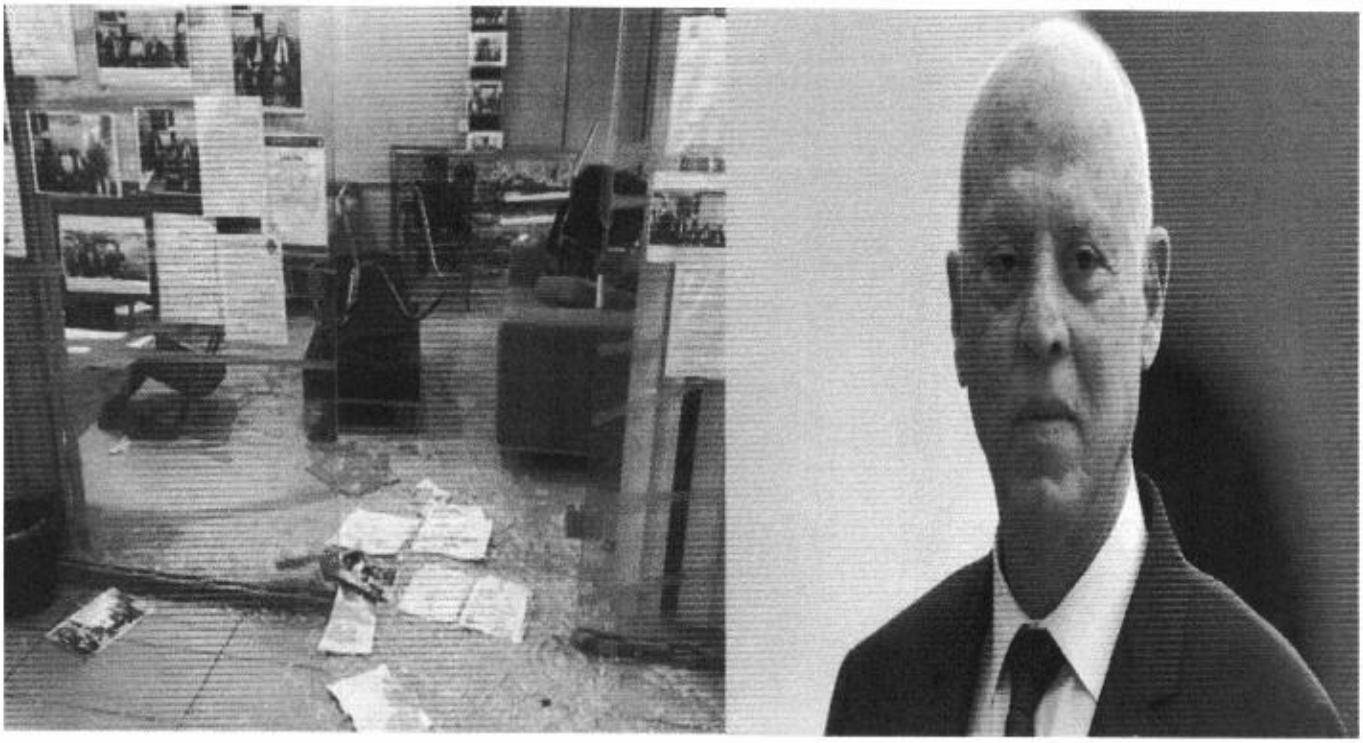

قيس سعيد:تمّ أول أمس الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إ/ر/ها/ب،ي وتبييض للأموال وعديد التهم الأخرى

ifm الخميس 16 ماي 2024 - 06:18

علّق رئيس الجمهورية قيس سعيد، خلال لقائه أمس الأربعاء 15 ماي مع وزيرة العدل ليلى جفال، على حادثة اقتحام دار المحامي قائلا إنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك.

وأضاف سعيد أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى، متسائلا لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

الاخبار : أخبار وطنية

رئيس الجمهورية في لقائه مع وزيرة العدل : لا وجود لأية مواجهة مع المحامين ولا أحد فوق القانون

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى استقباله، ظهر أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل، ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد سعيد، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية، على أنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل **124** من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه « إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل ».

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل **36** من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من

النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. وتساءل « لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن ».

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

توقيت الإدراج 16.05.2024 07:37

آخر تحيين 16.05.2024 07:37

رئيس الدولة: لسنا في مواجهة مع المحامين.. ومن حقّر وطنه يجب أن يُساءل

نسمة

3–4 minutes

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى استقباله، ظهر أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل، ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد سعيد، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية، على أنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه "إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل".

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

كما أشار، أيضا، إلى انه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. وتساءل "لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن".

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

babnet.net

رئيس الجمهورية في لقائه مع وزيرة العدل : لا وجود لأية مواجهة مع المحامين ولا أحد فوق القانون

3–4 minutes

---

img src=http://www.babnet.net/images/2b/>
6645a434da4db4.38377810_nmqhgfloepkij.jpg width=100
<align=left border=0

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى استقباله، ظهر أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل، ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد سعيد، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية، على أنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه "إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل".

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. وتساءل "لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن".

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

تابعونا على قوقل للأخبار

Google News

Kaïs Saïed : il n'y a absolument aucune confrontation avec les avocats !

16/05/2024 | 02:11

3 min

0 Commentaire(s)

Le président de la République, Kaïs Saïed a reçu, mercredi 15 mai 2024, la ministre de la Justice, Leila Jaffel. Dans un communiqué publié vers 1 heure, le président est revenu sur les dernières arrestations et l'assaut contre la Maison de l'avocat. Il a commencé par dire que nul n'est au-dessus de la loi, tout en soulignant qu'il n'y a absolument aucune confrontation avec les avocats. Il a ainsi affirmé que le droit à la défense était garanti comme le dispose l'article 123 de la constitution.

Kaïs Saïed a indiqué que l'avocat n'est pas au-dessus de la loi, rappelant que l'Ordre national des avocats a souvent traduit un nombre d'avocats en conseil de discipline et émis des sanctions contre ceux qui ont porté atteinte à l'honneur de la profession.

Le chef de l'Etat a de ce fait expliqué que « *ce qui s'est passé ces derniers jours n'avait aucun lien avec la profession d'avocat, mais plutôt avec ceux qui ont osé porter atteinte à leur pays et l'ont même insulté, et ceux qui ont violemment agressé un agent de sécurité* ». Kaïs Saïed fait ici clairement référence aux avocats Sonia Dahmani et Mehdi Zagrouba.

Il a renchéri en assurant que celui qui insulte son pays ou commet le crime d'agresser un agent dans l'exercice de ses fonctions ne peut rester impuni. « *Nous n'acceptons pas que notre pays et ses symboles soient lésés de l'extérieur, de ce fait nous n'acceptons pas qu'on puisse lui porter atteinte de l'intérieur* ».

Kaïs Saïed a par la suite tenu à rappeler que l'Etat tunisien est tenu, comme le dispose l'article 36 de la constitution, d'assurer à tout détenu le droit à un traitement humain qui préserve sa dignité.

Par ailleurs, il a indiqué que « *ceux qui portent atteinte à leur patrie de l'intérieur, trouveront des parties pour les protéger dans les cercles officiels et officieux étrangers* ». Le chef de l'État a aussi relevé que « *l'accent est mis sur une ou deux personnes, alors qu'avant-hier, un avocat a été arrêté pour terrorisme et blanchiment d'argent. Pourquoi n'y a-t-il aucune controverse à son sujet ? La profession d'avocat est d'autant plus honorable qu'elle ne peut compter dans ses rangs ceux qui injurient leur pays et agressent des agents de sécurité* ».

Kaïs Saïed a enfin précisé que la Maison de l'avocat se trouve sur le sol tunisien et n'est soumise à aucune règle territoriale « *pour qu'on puisse s'y réfugier et qu'on dise qu'elle a été prise d'assaut* », et de conclure que « *ce qui s'est passé s'est déroulé dans le cadre du respect de la loi tunisienne garantissant l'égalité et le droit à un procès équitable* ».

Le chef de l'État assume donc clairement et explicitement les événements survenus depuis le week-end à la Maison de l'avocat et les arrestations musclées de Sonia Dahmani et Mehdi Zagrouba. Ce dernier a été, rappelons-le, hospitalisé au cours de la soirée des suites d'actes de torture subis au centre de détention, selon ses avocats. La défense a d'ailleurs annoncé déposer une plainte pour torture, alors que l'Ordre des avocats a décrété une grève générale nationale pour le lendemain.

I.L

سعيّد: لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين

كتب: وجدي بن مسعود 2024-05-16

الرئيس سعيّد يعلق على احتجاجات المحاماة .. "من يُحقّر وطنه في وسائل الإعلام ويعتدي على ضابط أمن لن يبقى خارج دائرة المساءلة"

قال رئيس الجمهورية قيس سعيّد إنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وشدد سعيّد خلال لقائه وزيرة العدل ليلى جفال، أمس الأربعاء، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

وذكّر الرئيس سعيّد في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك

المحاماة، بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام، بل وردّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه "إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل".

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل، يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين، في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال، فضلا عن العديد من التهم الأخرى.

وتساءل سعيّد "لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه، أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن".

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون، الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

alchourouk.com

قيس سعيّد: "لا وجود لأي مواجهة مع المحامين ولا أحد فوق القانون"

3–4 minutes

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله، ظهر يوم الأربعاء 15 ماي 2024 بقصر قرطاج وزيرة العدل ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد رئيس الدولة على أنه لا وجود إطلاقا لأي مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 123 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، فمن يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى

خارج دائرة المساءلة والجزاء. فإذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل.

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج. كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. فلماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

...رئيس الدولة: ما حصل لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام وبمن اعتدى على أمني

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / الخميس، 16 ماي 2024 07:41

اكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله، ظهر يوم الأربعاء 15 ماي 2024 بقصر قرطاج، ليلى جفال، وزيرة العدل، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد رئيس الدولة على أنه لا وجود إطلاقا لأي مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل وردّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، فمن يحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء. فإذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل.

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُردّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج. كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى. فلماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.

assarih.com

رئيس الدولة: لا مواجهة مع المحامين..ومن حقّر وطنه واعتدى على موظف يجب أن يُساءل

assarih

3–4 minutes

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى استقباله، ظهر أمس الأربعاء بقصر قرطاج، وزيرة العدل، ليلى جفال، على أنه لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

كما شدّد سعيد، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الجمهورية، على أنه لا وجود إطلاقا لأية مواجهة مع المحامين كما يتم الترويج لذلك، فكما أن حقّ التقاضي مضمون فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما ينصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور.

حق الدفاع مكفول

وذكّر رئيس الجمهورية في هذا الإطار بالمواقف التي حفظها التاريخ لعدد من المحامين التونسيين قبل استقلال وإثره، مشيرا إلى أن المحامي ليس فوق القانون والهيئة الوطنية للمحامين لم تتردّد في كثير من الأحيان في إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب

وتسليط العقوبات التي ارتأتها على كل من أخلّ بواجباته وبشرف المهنة.

وأوضح رئيس الدولة أن ما حصل خلال الأيام الأخيرة لا يتعلّق أبدا بسلك المحاماة بل بمن تجرّأ وحقّر وطنه في وسائل الإعلام بل ورذّله وبمن اعتدى بالعنف على ضابط أمن، مضيفا أن من يُحقّر وطنه ومن ارتكب جريمة الاعتداء على موظف حال مباشرته لوظيفه لا يُمكن أن يبقى خارج دائرة المساءلة والجزاء.

وقال إنه "إذا كنا لا نقبل بأن يتم المس بوطننا ورموزه من الخارج فإننا لا نقبل بتحقير بلادنا من باب أحرى من الداخل".

وذكّر رئيس الجمهورية بأن الدولة التونسية محمول عليها، كما ينصّ على ذلك الفصل 36 من الدستور، أن توفّر لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

وأشار رئيس الدولة إلى أن من يُرذّل وطنه في الداخل يجد من يحميه من دوائر رسمية وغير رسمية في الخارج.

دار المحامي فوق التراب التونسي

كما أشار، أيضا، إلى أنه يتم التركيز على شخص أو شخصين في حين أنه تمّ يوم أول أمس بإذن من النيابة العمومية الاحتفاظ بمحام بتهمة المشاركة في وفاق إرهابي وتبييض للأموال فضلا عن العديد من التهم الأخرى.
وتساءل "لماذا لم يُثر حوله أي جدل؟ والمحاماة سلك أشرف من أن ينتمي إليه من يُحقّر وطنه أو يعتدي بالعنف على ضابط أمن".

كما أوضح رئيس الجمهورية أن دار المحامي توجد فوق التراب التونسي ولا تخضع لنظام لا إقليمية حتى يتحصّن بها أحد ويُردّد بأنه تم اقتحامها، فما حصل تم في إطار احترام كامل للقانون التونسي الضامن للمساواة وللحقّ في محاكمة عادلة.